مقالات
ISSN: 2090 – 0449 Online
ARCIF Arab Citation and Impact Factor, [Q3].
AIF Arab Impact Factor for Arabic Scientific Journals, [2.32].

الدعارة بخنيفرة خلال فترة الحماية الفرنسية 1914 – 1956م

د. إدريس أقبوش

دكتوراه في التاريخ المعاصر ومهتم بالبحث في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي لبلاد زيان

الرحامنة – المملكة المغربية

مُلَخّص

إن تناول موضوع البغاء بخنيفرة لم ينشأ من فراغ، وإنما يرجع إلى اهتمامي بالتاريخ الاجتماعي المعاصر وخاصة في بعض القضايا المهملة في متونه، وكذا اهتمامي ببعض الفئات الاجتماعية المهمشة في أمهات الكتب. وبناءً على ما سبق، جاء اختيار الموضوع في إطار استمرار اهتمامي بمجال زيان في إطار إنجاز الأطروحة، ومن ضمن التساؤلات التي رافقتني خلال هذه المرحلة، هي الدعارة التي نشطت بخنيفرة. بيد أن الخوض في هذا الموضوع يعتبر أمرًا صعبًا بالنظر إلى شح المادة المصدرية وضعف المعلومات عن الموضوع، فباستثناء الإشارة التي أوردها فرانسوا بيرجي في كتابه موحى وحمو الزياني (1877-1921)، ومقال des zaian Nos grands ennemis، نكاد لا نجد أثر لهذا الموضوع في كتب التاريخ. وهذا ما جعل موضوع الدعارة موضوعًا خصبًا على الدوام أملاً في إضاءته أكثر وتملكه علميًا. ولعل هذا ما دفعني إلى تساؤل: كيف ومتى ظهرت الدعارة بخنيفرة؟ وما الهدف من تشجيعها؟ وما موقف العرف من الظاهرة؟

بيانات المقال:

تاريخ استلام المقال: ٢٣ يوليو ٢٠٢٤

تاريخ قبول النشر: ٣١ أغسطس ٢٠٢٤

كلمات مفتاحية:

زيان؛ خنيفرة؛ البغاء؛ التاريخ الاجتماعي؛ الفئات المهمشة

معرِّف الوثيقة الرقمي: 10.21608/kan.2025.415055

الاستشهاد المرجعي بالمقال:

إدريس أقبوش. "الدعارة بخنيفرة خلال فترة الحماية الفرنسية ١٩١٤ – ١٩٥٦م".- دورية كان التاريخية.- السنة الثامنة عشرة- العدد السابع والستون؛ مارس ٢٠٢٥. ص ١٤٢ – ١٥٢.

Twitter: http://twitter.com/kanhistorique
Facebook Page: https://www.facebook.com/historicalkan
Facebook Group: https://www.facebook.com/groups/kanhistorique

Corresponding author: akbouchidriss@gmail.com
Editor In Chief: mr.ashraf.salih@gmail.com
Egyptian Knowledge Bank: https://kan.journals.ekb.eg

This article is distributed under the terms of the Creative Commons Attribution 4.0 International License (https://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0), which permits unrestricted use, distribution, and reproduction in any medium, provided you give appropriate credit to the original author(s) and the source, provide a link to the Creative Commons license, and indicate if changes were made.

نُشر هذا المقال في دَّورِيةُ كَان التَّارِيْخية للأغراض العلمية والبحثية فقط، وغير مسموح بإعادة النسخ والنشر والتوزيع لأغراض تجارية أو ربحية.

مُقدِّمَةٌ

السوسيولوجيا أو الأنتربولوجيا أو التاريخية أو الاجتماعية والاقتصادية....، ولعل تناسل الدراسات في هذا المجال دليل على أهميته، إلا أن جذور الظاهرة بالمغرب اختلفت في شأنها الكتابات، فهناك من ربطها بفترة الاستعمار الفرنسي، ومنهم علال الفاسي الذي قال إن نابليون بونابرت أول من أسس دور البغاء المنظمة على الطريقة التي نراها في بلادنا، وقد قلدته في ذلك أغلب أمم الشرق والغرب حتى أصبح البغاء الرسمي مظهرا من مظاهر النظام الحديث، في حين أشار البعض إلى وجودها قبل الاستعمار ومنهم الحسن الوزان صاحب كتاب وصف إفريقيا.

وفي مجال التاريخ المعاصر احتل موضوع البغاء حيزا صغيرا في الدراسات المونوغرافية التي أنجزت في الجامعات المغربية منذ الثمانينيات، مقارنة بمواضيع أخرى مثل المقاومة و الرعي والماء ...، وحتى في مقاربة المجال، يمكن القول إن الدراسات التي تناولت هذا الموضوع على قلتها ركزت اهتمامها على المدن الكبرى مثل الدار البيضاء...وهذا ما دفعني في إطار اهتمامي بتاريخ الهامش، إلى تسليط الضوء على البغاء بخنيفرة، لإقامة نوع من الحوار مع الظاهرة، وذلك بغرض إعادة النظر في موضوع ظل من المواضيع المسكوت عنها، وبالتالي لم ينل ما يستحقه من عناية. وإذا كانت ظاهرة الدعارة تصنف من أهم الظواهر التي طبعت تاريخ المنطقة منذ فترة الحماية الفرنسية، فإن تعميق البحث فيها قمين بأن يساعدنا على تحديد الدواعي والأسباب ومعرفة أصولها، كما سيمكننا من الوقوف على حجم التداعيات وأبرز التحولات التي أحدثتها على مستوى البنيات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية.... كما يسمح البحث في هذا الموضوع بانخراط جملة من التخصصات والمناهج، خاصة في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية، نظرا لتعدد أبعاد الظاهرة، وما يرافقها من تداعيات. واختيارنا للحدين الزمنيين 1914- 1956 نابع من ضرورات كرونولوجية ترتبط بحدث دخول فرنسا إلى خنيفرة في يونيو 1914، أما سنة 1956م فتعتبر نهاية عقد الحماية، وبالتالي خضعت المنطقة لتدبير مغربي لم يحيد عن المنهج الذي سارت عليه فرنسا في تشجيع المواخير بالمناطق الهامشية.

الدعارة وتعدد مداخل تناولها

إن تحديد العوامل المسؤولة عن ظاهرة الدعارة تظل ذات طبيعة إشكالية، ولذلك يصعب الحديث عن المتغيرات التي تسببها، فعلى الرغم من تفاعل العديد من العوامل، إلا أن ذلك لا يعني أن هاته العوامل هي التي تدفع النساء إلى الدعارة، علاوة على أن تعدد المتغيرات المسؤولة عنه يجعل من الصعوبة بمكان تحديد أيها أكثر أهمية لتفسير هذه الظاهرة، كما أن اختلاف العوامل التي تدفع النساء إلى الدعارة، ليس باختلاف المحيط الاجتماعي فقط، بل أيضا داخل نفس المحيط يجعل من غير الممكن تنميط هذه الظاهرة وإخضاعها لتفسير موحد، بل إن الكثير من ظواهر الدعارة تظل غير قابلة للتفسير. وعلى الرغم من أن العوامل المفسرة للدعارة تظل ذات طبيعة إشكالية، إلا أن ذلك لا ينفي خضوع هذه الظاهرة لمجموعة من المتغيرات التي تؤثر فيها بشكل مباشر، والتي تتمظهر من خلال جملة من المستويات، يمكن تحديدها فيما يلي:

- المستوى الفردي: ويتمثل هذا العامل في ضعف المستوى الدراسي
- المستوى الاقتصادي والاجتماعي: الضعف المادي للأسرة
- المستوى القانوني: وترتبط بالتشريعات المنظمة للدعارة، إذ أصدرت السلطات الفرنسية في ١٦ أبريل من سنة ١٩٢٤ مرسوما يرخص بموجبه فتح منازل رسمية للمتعة.
- المستوى الجماعي: يقترن هذا المستوى بموقف المجموعة الثقافية من الدعارة
- المستوى الثقافي: ويتعلق بصورة خاصة بالمواقف الثقافية اتجاه الدعارة

منهج الدراسة

انسجاما مع الإطار النظري الذي اتبعته في مقاربة الظاهرة، فإنني سوف أركز على المستويين الاقتصادي والقانوني، بالنظر إلى أن ظاهرة الدعارة لا تتم في نظري إلا بتفاعل هذين المكونين. ففي المستوى

الاقتصادي ترتبط بالوضع المادي، فكلما انخفض الدخل الفردي كلما نشطت الدعارة، وأصبحت نشاطًا أساسيًا في غياب أي نشاط اقتصادي بالموازاة مع النشاط الفلاحي للبوادي على المستوى الاجتماعي، وبالتالي يظل العامل الاقتصادي هو المحدد لظاهرة الدعارة، وهذا ما قاله علال الفاسي في قوله "الذي يريد القضاء على الدعارة فليعمل على تغيير النظام الاقتصادي القائم في البلاد"[١]، ويضيف أنه لو زال هذا العامل من الوجود لما بقي إلا لون يسير من السهل علاجه بوسائل الخلق والتهذيب[٢]. أما المستوى القانوني، فسنبرز فيه أن تقنين الدعارة هو ما يفسر انتشارها.

فرضية الدراسة

تؤطر الدراسة فرضيتين أساسيتين، وهما: فرضية تعتبر الدعارة نتاجا لظروف اقتصادية واجتماعية، وفرضية تعتبر الدعارة ظاهرة نفسية ناتجة عن عدم اشباع الرغبة الجنسية في مجتمع لا يساوي بين الجنسين في الحرية الجنسية.

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى البحث في موضوع الدعارة، إذ يعتبر مساهمة نوعية في البحث التاريخي، لأن ما أنجز لحد الآن في ميدان الدعارة، هي دراسات قليلة لا تتعدى بعض المقالات وبعض الإشارات الخجولة المتناثرة في مختلف المضان المصدرية، والتي لا زالت تحتاج للدرس والتحليل والمقاربة لنموذج ظاهرة اجتماعية تعددت مداخل فهمها وتفسيرها إلى دراسة العلاقة بين الدعارة والاستعمار، وبيان آليات ضبطها وتنظيمها.

تحديد مجال الدراسة

يدل اسم العلم على الفضاء المكاني أو الزماني محسوسا كان أو مجردًا، واقعيًا أو خياليًا، أو ميتافيزيقيا، وتتراوح أسماء العلم بين أسماء دالة على عناصر بسيطة أو مفردة، وأسماء أخرى تحيل على كائنات مركبة. أما في مجال اللغة، فإننا نجد أسماء العلم أحيانا بسيطة في بنيتها الصرفية وأحيانا مركبة، تارة مقترنة بال، وتارة أخرى غير مقترنة، مضافة أو غير مضافة، صفة أو اسما، جملة أو جزءا من جملة... ومن ثمة تبقى كثير من أسماء الأماكن القديمة مجهولة الدلالة يصعب ربطها بأي أصل لغوي، وعليه فإن تأويلها يأتي متعسفا في كثير من الأحيان. وفي نفس الاتجاه يرى محمد شفيق "أنه لو حصل أن كل باحث في تاريخ المغرب وجغرافيته كان له إلمام بالمعجم الأمازيغي وبمقتضيات الصرف والإعراب والاشتقاق في الأمازيغية، لوقف القوم على دقائق من تاريخنا وجغرافيتنا تدعوهم إلى تعميق التأمل في تسلسل حلقات ماضينا، وفي رحابة المجال الذي جابه وعمره أجدادنا طوالا آلاف السنين"[٣].

وهذا ما يعني أن الدلالة اللغوية شيء ضروري بالنسبة للجغرافيين والمؤرخين[٤]، على اعتبار أن الأسماء كيفما كانت طبيعتها ومصدرها، لاتنتج من الخيال، بل تستقى غالبا من الإطار الإيكولوجي أو المعطى السوسيو-اقتصادي وتأثير الظروف التاريخية وخصوصية اللغة والتعابير المحلية. ومن هذا المنطلق، تضاربت العديد من الروايات عن دلالة اسم خنيفرة. ففيما يخص الرواية الشفوية المتداولة عند أغلب سكان المدينة تعتبر خنيفرة تسمية مأخوذة من خوينفر ويقولون إن خوينفر مواطن برتغالي استقر بهذه المدينة ومن ثم أطلق عليها هذا الاسم[٥]. إلا أن هذه الرواية تبقى ناقصة ولا يعتد بها، حيث الوجود البرتغالي انحصر في السواحل ولم يصل إلى هذه المدينة. إلى جانب هذه الرواية، هناك روايات متعددة ومنها: رواية يسردها فرانسوا بيرجي François Berger في كتابه "موحى وحمو الزياني" إذ يقول إنه لم يعثر على هذا الاسم (خنيفرة) في المصادر المهتمة بتاريخ المغرب، الشيء الذي أدى به إلى الاعتماد على الرواية الشفوية المتداولة. فبعض الروايات تعتبر اسم خنيفرة هو تحريف لكلمة أمازيغية "خنفر" وتعني استعمال القوة والعنف وهي سمة اتصف بها المكلف بجمع رسوم المرور بقنطرة المدينة وكان الكل يهابه فيحذر بعضهم البعض منه "غراك خنفر" تعني احذر خنيفر، ويضيف بأن هناك رواية أخرى تحكي عن وجود امرأة تقيم في خيمة بجانب القنطرة تسمى خنيفرة وسميت القنطرة خنيفرة ومن ثم اسم مدينة خنيفرة[٦]. وقد وردت رواية أخرى في كتاب أحمد المنصوري الذي يصرح بأن أحد جهابذة القاهرة في كتاب له حول زيارة الأطلس ولهذه المدينة أن الكلمة

(خنيفرة) مشتقة من لفظة أمازيغية في حكاية طريفة[٧]. "خنفر" يقال "خنفر ارياز" بالأمازيغية، أي خذ الرجل بشدة وقوة[٨]. وفي رواية أخرى نجد أن الاسم مستمد من الوضع الطوبوغرافي للمكان. فالكلمة مأخوذة من "خنك فرة" أي مضيق فرة فالشيء الضيق يسمى بالأمازيغية خنك، وإلى جانب هذا المضيق في اتجاه الجنوب موقع يسمى فرة، ومن ثم أخذ الاسم "خنك فرة" صيغة خنيفرة على ألسن أهل المنطقة[٩].

نستخلص مما سبق ذكره أن الرواية الجانحة للصواب هي رواية "خنفر أرياز" أي خذ الرجل بشدة وقوة، على اعتبار أن القبائل الزيانية، كانت قبائل انتجاعية، وكانت مدينة خنيفرة بمثابة الموقع الاستراتيجي للعبور من أزغار إلى الجبل، والعكس صحيح، بالإضافة إلى أن هاته المنطقة كانت تشهد غليانا وتمردات، الأمر الذي فرض وضع رجل قوي بقناة العبور ولا يسمح بالعبور إلا لمن خضع واستسلم، أما المتمردون والرافضون للخضوع فجزاؤهم هو قمم الجبال حتى تموت مواشيهم بحر البرد والثلج أيام الشتاء.

خنيفرة اسم مدينة تقع عند قدم الأطلس المتوسط الهضبي على ارتفاع حوالي 830م، وهي عبارة عن منخفض داخل الجبل، يخترقها نهر أم الربيع، وتبعد إلى الشمال الشرقي عن قصبة تادلة بحوالي 100 كلم على الطريق الرئيسية في اتجاه مكناس[١٠]. أسست في منطقة استراتيجية هامة، حيث تقع على ممر "طريق السلاطين الرابطة بين عاصمتي فاس ومراكش عبر تادلة من جهة، وبين تافيلالت والسهول الداخلية والأطلنتيكية من جهة أخرى[١١]. وقد سمح هذا الموقع الجغرافي لخنيفرة من تقاسم حدودها الطبيعية مع مجموعة من القبائل، ومنها: قبائل إشقيرن، وقبائل آيت مكيلد، وقبائل آيت سكوكو. سكانها من زيان، يتكلمون الأمازيغية. وبلغ سكان هذا التجمع في نهاية القرن التاسع عشر ألفا ومائتين وثلاثين نسمة[١٢]، بما فيه الأمازيغ وبعض العرب الذين تخلوا عن قبائلهم: كزنوج وعبيد، أو عبيد قدماء بالإضافة إلى الصحراويين الذين آتوا من الجنوب للعمل بمدينة خنيفرة[١٣].

وتتجلى أهمية خنيفرة في كونها منطقة قريبة من المدن الكبرى، التي شكلت عبر التاريخ مركز الحضارة المغربية (فاس، مراكش، مكناس). كما تكمن أهمية مدينة خنيفرة، في ابتعادها عن سيطرة وحكم السلطة المخزنية، مما جعلها لا تخضع للرقابة المباشرة للمركز، ما دفعها لتعتمد في تنظيم علاقاتها الاجتماعية والاقتصادية على الأعراف القبلية. وتتضح علاقة التوتر في لجوء السلطان الحسن الأول إلى تعيين موحى أوحمو الزياني قائدا على خنيفرة، وتدعيمه بمحلة من 400 عسكري وثلاثة مدافع لمساعدته في بسط السلطة المخزنية بصفة نهائية على خنيفرة [١٤]. وبعد استتباب الأمن أعد سوقا تجارية ينعقد مرتين في الأسبوع، قام ببناء مائة وثلاثين حانوتا، خصص ثلاثين منها لقيصارية تباع فيها المنسوجات الحريرية والتحف النفيسة. وفرض على كل مالك تنظيف وصيانة الطريق أمام منزله وإزالة الأزبال إما بنفسه أو بإعطاء أجر زهيد للسجناء أو بعض المحتاجين الذين يعيشون من هذه المهنة[١٥]. والظاهر أن موقع المنطقة جعلته تحت منظار المستعمر الفرنسي، لذلك فإن احتلالها كان من بين الأولويات المسطرة في الأجندة الاستعمارية الفرنسية منذ السيطرة على تازة. وفي هذا السياق كتب برناند Bernand يقول "طالما أن هذه الطريق ليست في أيدينا، فإن وحدة امبراطوريتنا الافريقية تبقى غير ثابتة"[١٦]. وفي بداية يونيو 1914، بعد أن فرغت الإدارة الفرنسية من السيطرة على ممر تازة (مايو 1914) تحركت الفرق المتنقلة (groupes mobiles) صوب خنيفرة. وفي يوم 12 يونيو 1914 تمكنت الجيوش المهاجمة من دخول خنيفرة، بعد أن غادرها سكانها الذين توجهوا نحو الجبال المجاورة لإعادة تنظيم المقاومة المسلحة[١٧].

أولاً: تعريف البغاء (الدعارة) وبعض أسباب ظهورها

عندما نحاول وضع تعريف لأي مفهوم فإننا نصطدم بمجموعة من الصعوبات التي تحول دون ضبطه وتحديد علاقته بغيره من المفاهيم التي تتداخل معه، وترجع تلك الصعوبة إلى اختلاف المشارب الفكرية، وينطبق هذا الاختلاف حول مفهوم البغاء. ومهما يكن من أمره، وجب

علينا الإحاطة بمفهوم البغاء باعتباره مفتاحا من مفاتيح المقال، لذا فإننا سنحاول مقاربة المفهوم لغويا واصطلاحا، معرجين على بعض أسباب ظهورها.

البغاء لغة هي مصدر بغت المرأة تبغي بغاء، أي زنت، أي فجرت وتكسبت بفجورها[١٨] ، والدعارة حسب ابن منظور هي الفسق والفجور والخبث[١٩]. وقد عرفها علال الفاسي بأنها "عدم قدرة المرأة على عول نفسها ولا تستطيع أن تقوم بعمل مشرف يؤول بها الحال إلى إلقاء نفسها في أحضان الرذيلة لتأكل الخبز ممزوجا بالدموع"، وبالتالي اعتبرها فعل اقتصادي يخضع للعرض والطلب المرتبطة بأي نشاط تجاري، بمعنى أن للاقتصاد أثره الكبير في تكوين البغاء ونشره. وعلى هذا المستوى، يلخص تحقيق جون ماتيو Mathieu وموري Maury بشأن تعريف الدعارة في المغرب الكولونيالي أن الدعارة ليست انحرافا بل هي فعل اقتصادي مرتبط بحركة البروليتاريا المدنية[٢٠]. وتعرفها نوال السعداوي "الدعارة هي حدوث عملية جنسية بين رجل وامرأة، لتلبية حاجة الرجل الجنسية، ولتلبية حاجة المرأة الاقتصادية"، بمعنى للاقتصاد أيضا أثره الكبير في تكوين البغاء، إلا أن الملاحظ في تعريف السعداوي هو قصر ممارسة الدعارة على المرأة وحدها، مستبعدة بذلك البغاء المثلي الذي يمارسه الذكور. أما البغاء في تعريف الدكتور نيازي حتاتة فهو "استخدام الجسم إرضاء لشهوات الغير مباشرة، نظير أجر وبغير تمييز"[٢١]، وهو نفس التعريف الذي وضعه ابراهام فلكسنر Abrham Flexner في دراسته الشاملة للبغاء عام 1914 بأنه "الاتصال الجنسي الموسوم بالمقايضة، وعدم التمييز، وعدم التجاوب الانفعالي"[٢٢]. بمعنى غياب التجاوب الانفعالي، خاصة من جانب البغى التي يعتاد ممارستها بقصد الكسب والربح، وقد تؤدى مع أي شخص. وحسب عادل شيهب "الدعارة هي كل نشاط جنسي خفي يصدر خارج المؤسسة الزواجية الشرعية، يرتبط أولا بالقوادين الذين يكفلون الزبائن، يكون بين رجل وامرأة دون تمييز من الناحية الجنسية، فهي لا تبحث عن طريق هذا الاجتماع لا عن اللذة ولا الحب ولا العطف ولا الحنان. أو من ناحية السن، المكانة أو الوضع الاجتماعي والاقتصادي...مقابل خدمات جنسية متنوعة يحصل عليها الرجل، وفي المقابل حصول المرأة على فائدة مادية آيا كان نوعها، وذلك نظير سد وتلبية حاجاتها ومتطلباتها الضرورية وغير الضرورية التي تنقصها أو التي كانت لا يمكنها الوصول إليها"[٢٣].

أما من وجهة النظر القانونية، قدم المشرع الفرنسي في عام 1912 تعريفا للدعارة على أنها "استخدام المرأة جسدها كوسيلة للحصول على أجر بما يرضي الملذات العامة، مهما كانت طبيعة أعمال الفجور المقدمة"[٢٤].

يبدو من خلال ما سبق، أن الدعارة أو البغاء هي فعل استئجار أو تقديم أو ممارسة خدمات جنسية بمقابل مادي، بمعنى "بيع الخدمات الجنسية"، إلا أن التعاريف السابقة الذكر، لم تستطع التمييز بين الدعارة القسرية والدعارة الطوعية. هكذا يتضح أن كثيرا من المحاولات المبذولة لتحديد البغاء تحاط بأوجه قصور في بعض الجوانب مما يجعل مفهوم البغاء مفهوما غامضا وغير محدد.

أما عن أسباب ظهورها فيعتبر علال الفاسي البغاء داء قديم بقدم الإنسانية لأنه من الطفيليات الاجتماعية التي ما فتئت تمتص معنوية البيت وتقضي على كيان عماده الذي هو الشباب[٢٥]، وينشأ البغاء عادة من عدم إشباع الغرائز الجنسية خارج العائلة أو داخلها، وكذلك من الغرور الناتج عن انعدام الحب والتضامن الذين هما أساس الأسرة، أو من فقدان التفاهم والانسجام في الحياة البيتية، وكذلك من الفقر أو من سوء القدوة التي يجدها الذكر والأنثى في الإنسانية جمعاء[٢٦]. إذا كان علال الفاسي يعتبر البغاء ظاهرة قديمة، فنوال السعداوي تربط منشأ البغاء بالمجتمع الذكوري، حين تقول إن الإنسان البدائي (قبل نشوء الأسرة الأبوية) لم يعرف شيئا اسمه البغاء، لأن الحرية الجنسية كانت ممنوحة للشباب من الجنسين، ولم تعرف المجتمعات الأمومية البغاء، لأن مكانة المرأة الاجتماعية كانت عالية، وكانت لها الحرية الكاملة كالرجل، كما أن البغاء لا يمكن أن يحدث أيضا في مجتمع يساوي بين الجنسين في القيود الجنسية. إن المساواة بين الجنسين سواء في الحرية أو في القيود تمنع حدوث البغاء، إن البغاء لا يحدث إلا إذا أعطيت الحرية لجنس، وفرضت القيود على الجنس الآخر[٢٧]. وتضيف السعداوي أن البغاء

ظهر في المجتمع الأبوي لأن الرجل أخذ السلطة في يده، وخصص لمتعته الجنسية نساء أخريات خارج نظام الزواج، أطلق عليهن اسم المومسات، وما المومسات إلا إحدى الظواهر الاجتماعية للحضارة الذكورية القائمة على الأبوية، وبالتالي أصبح البغاء هو الوجه الآخر للزواج[٢٨]. ويساير هذا الطرح الأخير، ما توصل إليه تقرير جون ماتيو وموري اللذان اعتبرا أن العاهرة لا تغادر بيئتها الأصلية، وعائلتها، وزوجها إلا عندما تكون معرضة للعنف[٢٩]. بل وبين التقرير أن وصول العاهرات إلى حي بوسبير مرتبط بعدة عوامل، أهمها، وفاة إحدى الوالدين، أو وفاة الزوج أو الاغتصاب، وكذا الفرار من المنزل هروبا من سلطة ووحشية الأب، أو تعسف الزوج أو الحماة[٣٠]. يتضح مما سبق أن هناك من اعتبر الدعارة ظاهرة قديمة بقدم الإنسانية ارتبطت بالفقر وانعدام القدوة...، بينما ربطها الأخرون بمفهوم توازن القوى ورمز القهر في المجتمع.

ثانيًا: الدعارة بخنيفرة (الجذور والتجليات)

إن حرمة البغاء ثابتة بالكتاب لقوله تعالى "ولا تكرهوا فتياتكم على البغاء إن أردن تحصنا لتبتغوا عرض الحياة الدنيا ومن يكرههن فإن الله من بعد إكراههن غفور رحيم"[٣١]. وبهذا يكون الإسلام قد هدم الرذيلة في المجتمع، وأغلق ونهى عن كل الطرق التي تؤدي إليه. وتخالف أيضا الأعراف المحلية ببلاد زيان، فقد ربطت الأعراف المحلية طهارة الفتاة بالعفة، فالمرأة هي شرف القبيلة، وممارستها للدعارة خارج الزواج يحولها إلى عاهرة، ويتم التبرؤ منها. وبهذا تتضمن الأعراف الزيانية على غرار الأعراف الأمازيغية بصفة عامة القيم الراقية، وتطبق عل كل ما يخص الإنسان الأمازيغي، ينتقل من جيل إلى آخر، بالتقليد الشفوي، وعبر امتداد السنين، وللمسنين دراية شفوية بالعرف، مما يسهل على كل إنسان غير مطلع قصدهم للاستشارة كما يستشير العربي القاضي[٣٢].

لا أحد في مقدوره إنكار وجود الدعارة في المجتمع المغربي قبل مجيء الفرنسيين، رغم شهرتها في فترة الحماية، لاسيما بحي بوسبير[٣٣] الذي أداره المستعمر الفرنسي بالدار البيضاء، فقد أشار الحسن الوزان إلى وجودها متحدثا عن فاس بقوله: «وفيها أيضا دور وعمومية تمارس فيها البغايا مهنتهن بثمن بخس، تحت حماية رئيس الشرطة أو حاكم المدينة. كما يتعاطى بعض الرجال دون أن يثير غيظ البلاط مهنة البغاء، فيتخذون في بيوتهم نساء عاهرات وخمورا يبيعونها، بحيث يستطيع كل واحد أن يتناول من ذلك ما شاء بكل طمأنينة»[٣٤]. وهذا يوضح لنا أن هذه الظاهرة تعد من علامات بعض المدن المغربية، وتتميز بالطابع المنزلي الخاص السري والمستتر، غير أنها نشطت بشكل كبير بدخول المستعمر الفرنسي، وحظيت باعتراف السلطة.

حينما وجدت الإدارة الفرنسية أن جنودها الذين يوطنون مبادئ الحماية في المغرب، في حاجة لمن يوفر لهم متعة مفتقدة. أصدرت في ١٦ أبريل من سنة ١٩٢٤ مرسوما يرخص بموجبه فتح منازل رسمية للمتعة[٣٥]. وكانت هذه الظاهرة من أهم الظواهر الاجتماعية المعبرة عن عمق الخلخلة التي عرفها المجتمع المغربي خلال الفترة الاستعمارية. فقد دفعت الظروف الجديدة بشرائح واسعة من النساء والفتيات إلى التعاطي للدعارة هروبا من الجوع أو الفقر أو القهر الاجتماعي وبحثا عن مدخول يوفر لهن هامشا من العيش أو يسمح لهن بإعالة الأسر. وصنفت الدعارة إلى نوعين دعارة رسمية وأخرى سرية دائمة أو موسمية، وكانت سلطة المراقبة المدنية تعترف بالدعارة الرسمية[٣٦]، ويتم تسجيل عدد العاهرات، فبخنيفرة تم إحصاء ٢٠٠ عاهرة بين سكان قدرهم ١٢٠٠ نسمة بحي دشرة الزاكي في سنة ١٩١٤[٣٧]. ويصف المقال الدعارة بهذه المدينة بكونها مؤسسة قائمة الذات عليها أمين يسيرها حسب تعليمات القايد ويوزع الزوار على العاهرات كواجب تحتمه الضيافة. يسهر الأمين أيضا على العهارة ويشرف على كل الأعمال المتعلقة بها. بينما يتكلفن هؤلاء النسوة بتوفير مسكنه وتغذيته دون أي واجبات، وبقيت هؤلاء النسوة حرة في العيش والسفر والتصرف دون أي مراقبة[٣٨].

ويرجع فرانسوا بيرجي جذور الدعارة بهذا الحي إلى العنصر الأجنبي الذي استعان به موحى أحمو الزياني لتأسيس بوادر المدينة، حيث استقدم آنذاك عمال وصناع وتجار من مناطق مختلفة، ومنهم أهل تافيلالت

الذين جاؤوا لمساعدة ابن بلدهم الزاكي محتكر السلع الذي كان يقرضها لصغار التجار أصحاب الحوانيت في السوق مقابل أداء شهري، عمل الزاكي لك يدم طويلا، فاجأته المنية تاركا أرملة وبنتا اشتهرتا بجمالهما، لن تتأخرا في نهج حياة فاسقة، ستبددان جميع ثروات المرحوم، لكن الطبيعة وضعت علاجا للداء، ادركتا أن الذي أفلسهما يستطيع أن يعيد لهما ثرواتهما، هكذا نهضتا أحيانا بمجهوداتهما بدل مجهودات النساء الأجنبيات اللواتي منحنا لهن نصف المال والضيافة واشعاع منزلهما وثرواتهما المتينة، إنها التجربة الأولى من هذا النوع جربت في خنيفرة، وكانت مشجعة[٣٩]. فتكاثرت الحرفة بمدينة خنيفرة التي وجد فيها موحى وحمو وأتباعه الربح الوفير. ومن أجل ضبط هذه الحرفة وجني الأرباح، وضع موحى أحمو الزياني على رأس هذه المهنة لمبارك الشقرني(نسبة إلى قبيلة اشقيرن)، ضابط الآداب بخنيفرة[٤٠]، ويتجلى دوره في إحصاء القادمات من المومسات وتسجيلهن وتجميعهن وحمايتهن مقابل مبالغ مالية عائدة من الدعارة. هكذا عرفت خنيفرة أول حرفة دعارة بالمنطقة، ارتبطت بالنساء القادمات من المناطق المجاورة قصد الاستقرار في خنيفرة حسب فرانسوا بيرجي. وانتشرت هذه الحرفة بشكل أكبر بمجيء الاستعمار، وبقيت بعد رحيل هذا الأخير. إذ اشتهرت مدن هامشية بأحياء خاصة بالعواهر كالحاجب وتغسالين وعين اللوح وبومية.....، ويندرج عزل العاهرات في أحياء خاصة خلال فترة الحماية بتسهيل ضبطهن ومراقبتهن وتتبعهن بالفحوص والعلاجات حتى يجعلهن في مأمن من أي مرض أو نشره[٤١]. ومن هذا المنطلق، نكتشف أن الاستعمار لم يكن يبحث فقط عن الاستفادة من خيرات البلد الاقتصادية فقط، بل سعى للاستفادة من مؤهلاتها البشرية أيضا ولو من خلال الدعارة التي أراد أن يوفرها لرعاياه في كل المناطق. ولذلك اختار أن يقوم بتقنينها ويجعل لها ضرائب تستخلص من لدن الممتهنات اللواتي يخضعن بين الفينة والأخرى للمراقبة الطبية لحماية الزبائن من الأمراض الجنسية. حيث ارتبطت أغلب الأمراض التناسلية التي كانت منتشرة بمختلف المدن المغربية وضواحيها بالدعارة.

وعلما منها (السلطات الفرنسية) بما يسببه تكاثر العواهر وخاصة المستترات منهن من إشعاع للزهري بين الجنود الأوربيين على الخصوص وبين المغاربة على العموم، فقد اتجهت سلطات الحماية إلى محاربة العهارة واستنفرت في ذلك كثيرا من آلياتها وطاقاتها[٤٢]. إذ أمرت بمنع تبرج النساء في الشوارع واختلاطهن بالرجال وبعقاب من يتعاطى البغاء، وأعطت تعاليمها الصارمة للسلطات المحلية بالسهر على تنفيذ هذه المقررات. وبذلك تكون السلطات الفرنسية قد حصرت البغاء في قضية العناية الصحية وعدوى الأمراض، وذلك عبر تنظيم وفتح المواخير الرسمية لها وإعداد وسائل الوقاية الصحية للذين يتعاطونها مدعين أن ذلك خير وسيلة للتخفيف من ضرره. والجدير بالذكر، أن أغلب المومسات السريات كم ينفلتن من هذه الإجراءات، ولأجل ذلك سنت السلطات المعنية عقوبات صارمة ومتشددة اتجاه كل من يتعاطى أو يساعد على البغاء السري[٤٣]، وفي هذا السياق تم استصدار ظهير 19 مارس 1914 الذي تضمن ما يلي:"يتعلق بالأشخاص الذين يتعاطون البغاء السري، أما الأشخاص الذين يتعاطون صناعة القيادة على النسوة فيعاقبون من ثلاثة أشهر إلى عامين سجنا وبدعيرة مالية قدرها من مئة فرنك إلى ألف فرنك ويمنعون من الإقامة بإيالتنا الشريفة مدة قدرها من خمس سنين إلى عشرة أعوام"[٤٤]. ونظرا لتزايد ظاهرة البغاء وانتشار أحياء الدعارة سواء الرسمية أو السرية، رغم محاولة المستعمر تنظيمها وضبطها، وجه لويس ماسينيون (Louis Massignon)، نائب رئيس لجنة فرنسا- المغرب (Comité France-Maghreb)، في 7 يوليوز 1953 رسالة إلى رئيس الجامعة الفرنسية لحقوق الإنسان ليوجهها بدوره إلى وزارة الشؤون الخارجية للجمهورية الفرنسية. وتضمنت هذه الرسالة اتهاما لتجار الرقيق بتوسيع هذه الظاهرة بالمغرب، ودعت إلى تطبيق قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الصادر بتاريخ 2 دجنبر 1944م، والداعي لحماية الإنسان من كافة أشكال الاستغلال كالدعارة[٤٥].

إذا كانت الدعارة بوادي زم تشمل نساء متزوجات باتفاق مع الزوج أو دون اتفاق من أجل البحث عن لقمة العيش[٤٦]. فالمرأة الزيانية حسب سعيد كنون تحب زوجها وتفتخر به خصوصا حين تكون هناك دواعي حقيقية للافتخار به. غير أن سعيد كنون يستطرد الحديث عن وضعية مختلفة بالنسبة للأرملة أو المطلقة[٤٧]، اللواتي يتمتعن وفق التقاليد بحق اتخاذ عشاق بمجرد الحصول على الحرية، إنها بداية حياة جديدة بالنسبة لهؤلاء النسوة سواء في الخيمة العائلية ذاتها أو خارجها، فإذا كان أحد كبار الأعيان في رحلة صيد بالمنطقة فإنهن يسامرنه ليلا حتى الفجر إن رغب في ذلك. ويذهبن بعد أن تدعو لهن أمهاتهن بحسن الطالع وبأن يقدر لهن الله لقاء أزواج. وفي حالة اضطر مسافر قضاء الليل في بيت الأسرة تكفيه إيماءة حدرة أو كلمة تنقلها إحدى الجارات لكي يزين فراشه الدافئ ليلا.

موجز القول إن تهجالت (المطلقة) يوجدن في الميدان العام ويبدو أنه بإمكان أي شخص أن يستعملهن شريطة أن يكون لبقا بالمفهوم الأمازيغي للكلمة بمراعاة بعض الشكليات والسخاء عند الفراق. إن هذه العادة مثيرة للدهشة بالتأكيد في بلاد تتباهى بتدينها بالإسلام وتربك جميع الأوربيين الذين عرفوا تقاليد مختلفة في بلدان أخرى مثل القبايل بالجزائر[٤٨]. غير أن المتحدث (سعيد كنون) وقف عند إثارة المشكل من جانبه الأخلاقي، وغيب الظروف والعوامل المساهمة في بروز الظاهرة بالمنطقة، ولا سبيل إلى ضبط وفهم العهارة إلا بالرجوع إلى جذورها بالمنطقة، وما جذورها سوى السلطات الفرنسية، ذلك أن ما طرأ على المنطقة مع دخول الاستعمار من مستجدات لم يكن السكان قادرين على مسايرتها وتحمل أعبائها، قد عرض العلاقات الاجتماعية في تلك المنطقة إلى نوع من الاختلال كانت أهم أعراضه تكسير توازنات الأسرة، مما جعل الكثيرين ممن ضاقت بهم سبل العيش في البادية يولون وجوههم شطر المدن برغبة جامحة في البحث عن حياة أفضل هناك. وكانت تيارات المتسايلين إلى المدن تتقوى في زمان الأزمات والضيق الاقتصادي[٤٩]، فيزيد ذلك من عدد العاهرات، وهو أمر يجد ما يزكيه في رواية شفوية مفادها أن منطقة خنيفرة ظلت تستقبل النسوة من مختلف جهات المملكة ليقع التنوع الذي يراهن عليه الزبون[٥٠]. وفي هذا السياق، وتحت تأثير عوامل الفقر والبؤس، وتفكك الروابط الأسرية الناجمة عن عواقب الاستعمار، نشطت الدعارة وخاصة كما قلنا بالمناطق التي كانت تتمركز فيها الثكنات العسكرية.

ظلت المرأة الزيانية منذ فترة الحماية محط اهتمام الفرنسيين نظرا لجمالها، ولذلك كلما وفدت شخصيات أجنبية إلى هذه المنطقة (خنيفرة) يتم الاحتفال عن طريق إحضار النساء ويتم تقديمهن كهدايا للأجانب للاستمتاع بهن. فقد أقام رئيس دائرة خنيفرة بمنزله احتفالاً على شرف بعض الضباط الفرنسيين الذين زاروا هذه المدينة وإظهارا لمزيد من الحفاوة والتكريم، أمر القائد هاته النساء بأن يحضرن لمنزل الحفل لابسات أفخر الثياب وويل لمن لم يجد عندها اللباس المطلوب[٥١].

لم تكن هذه الظاهرة موجودة بمنطقة خنيفرة قبل الاحتلال الفرنسي، نظرًا لما كان يحكم المنطقة من أعراف تجعل العاهرة أو الخائنة في وضعية صعبة، ولهذا الافتراض ما يزكيه في كون القائد الزياني موحا وحمو ذات يوم، وهو يعمل على تسوية قضية خيانة زوجية، قال: كل من لقي امرأته في حالة تلبس بالخيانة لا يسعه إلا أن يقتل عاشقها، هكذا تتحقق العدالة[٥٢]. وهذا ما يعني أن العرف الأمازيغي يسمح للزوج بقتل زوجته وعاشقها إذا فاجأهما وهما متلبسين بالجريمة[٥٣]. ومما يدل أيضا على محافظة المجتمع الزياني وعدم تعاطيه للدعارة، هو أن النساء الزيانيات كن يقمن مع اقتراب الجيوش الفرنسية من أي قبيلة بتلطيخ أجسادهن بروث وفضلات الحيوانات، لكي لا يتم اغتصابهن وعدم الاقتراب منهن بسبب الرائحة الكريهة، وفي حالات نادرة عندما ترغب الفتاة في امتهان الدعارة لأسباب مختلفة تغادر قبيلتها. وهذا ما يعني أن المرأة الزيانية على غرار المرأة الأمازيغية تحظى بمكانة مشرفة تليق بها، ومما يؤكد ذلك أن الأسرة الأمازيغية هي أسرة أميسية، وإلى المرأة ينتسب الأبناء، كما تتكلف بعد وفاة زوجها بتدبير الحياة وتزويج الأبناء.

إذا كان المستعمر الفرنسي وقف على فهم الظاهرة من جانبها الأخلاقي، فقد تبدو نظرة سطحية تتغافل عن مسؤولية الاستعمار كمظهر من مظاهر تشجيع الظاهرة بتقنينها. أما المنطقة فلم تعرف هذه الظاهرة فيما قبل الاحتلال، وهو الأمر الذي نلمسه في مجموعة من الأعراف ومنها: شرف النساء المتزوجات، إذ تعتبر الخيانة الزوجية جرما، كما أن الفتاة التي تفقد عذريتها قبل الزواج، تكون عرضة لتهكم صديقاتها، ويرددن هذه العبارة: أنت، يا من ذهب الرعاة بعذريتها[٥٤]، مما يجعل الزيانية حريصة على حماية شرفها حتى تهديه لزوجها. لأن ما يميز روح وفلسفة أزرف الأمازيغي بشكل عام والنظم الاجتماعية التي أفرزته هي قيم الحرية واحترام كرامة الإنسان[٥٥]. منذ زمن كان القائد موحى أوحمو الزياني يعمل على تسوية قضية خيانة زوجية، فأعطى الحق لمن لقي امرأته في حالة تلبس بالخيانة، أن يقتل عاشقها هكذا تتحقق العدالة[٥٦]. وهذا ما يعني أن العرف ضد الدعارة، وذلك من أجل الحفاظ على كينونة المجتمع وحمايته من الفساد. كما أن بعض الفتيات اللائي يتعرضن للاغتصاب وهي حالات جد نادرة، ينص العرف في حالة الاغتصاب وغياب الشهود أداء اليمين، أي على الفاعل المفترض أن يحلف عشر مرات تأكيدا لإنكاره. وفي حالة إثبات الاغتصاب يقوم المغتصب بجبر الضرر، بزواجه من الضحية. وإذا رفض الزواج بها، عليه منح تعويض لوالدي الضحية، تتناسب ومستواهم ووضعهم الاجتماعي[٥٧]. كما أنه إذا نتج عن الاغتصاب ولادة لقيط يكون مصيره الموت، وبالأخص لدى العائلات اللائي تجدر فيهن الإحساس بالشرف. ويولي الأب أمر هلاك اللقيط لابنته، أو في الغال الأعم لزوجته. ويؤكد الزايانيون مع ذلك أن هذا الوأد نادر الحدوث، وأنهم لم يشاهدوا أمثله عليه. كما يشار إلى اللقيط بعدة أسماء: أشني، أحظيظ، أو إيميس نحرام[٥٨]. وتجدر الإشارة إلى أن الفتيات الأمهات اللائي أنجبن دون زواج، لا يعار لهن أدنى اهتمام مقارنة مع الأخريات[٥٩].

إن عزل أي معطى خارج العلاقات القائمة لا يوقعنا إلا في وهم فهم الظاهرة، أقول ذلك للتأكيد على أن ظاهرة البغاء بالمنطقة تستدعي فهم الظروف الاقتصادية التي حكمت على سكانها بالانتجاع. والحركة الانتجاعية تعني عموماً نقل الماشية من مقراتها الجبلية إلى السهل عندما تغمر الثلوج مناطق سكناهم ويصعب عليهم إيجاد المأكل لمواشيهم، الأمر الذي يفرض على الزياني ترك حرمه بالجبل والانتقال بالأخرى إلى السهل، وربما هذه الظاهرة الاقتصادية المعقدة التي تبعد الزوج عن زوجته لمدة طويلة هي التي تدفع بالمرأة الزيانية للبحث عن عشيق يعيد الدفء لحياتها ويعتني بها.

خَاتِمَةٌ

يبدو من خلال ما سبق، أن الدعارة بخنيفرة لم تكن موجودة، بل ارتبط وجودها بالاستعمار الفرنسي، خاصة أن المنطقة شكلت حجرة عثراء أمام التدخل الفرنسي، الأمر الذي فرض على القوات الفرنسية إنشاء ثكنات عسكرية لمراقبة المقاومين وضبط تحركاتهم، إلا أن الأمر لم يكن ممكنا إلا عبر توفير مواخير المتعة الجنسية لجنودها. ومنذ ذلك الحين وما صاحب الاستعمار من تحولات اقتصادية واجتماعية غيرت من البنى الاقتصادية والاجتماعية بالمنطقة (القضاء على النشاط الاقتصادي التقليدي، تفكك روابط المجتمع والأسرة وتحولات في القيم والعادات....) نشطت الدعارة، وذلك عبر جلب النساء اللواتي يتعاطين للدعارة من المدن المجاورة، ليستمر ذلك بعد الاستقلال بشكل أصبح يمس بعفة وكرامة مجتمع كرس حياته للدفاع عن قيمه وخصوصياته، وأعرافه التي تحط من كرامة العاهرات. وبالتالي يتضح أن مشكل الدعارة عموما أشمل من أن يختزل في شقه الاقتصادي المادي المحض، بقدر ما هو سياسي يندرج ضمن مشروع استعماري، خاصة في المناطق الهامشية التي كانت تتطلب صمود الجنود الفرنسيين. وبناء عليه، يمكن القول إن نشأة مواخير الدعارة ما هو إلا استمرار لاستغلال واستعباد لفئة مهمشة من المجتمع، قذفت بها الظروف الاقتصادية والاجتماعية وتمردها على العادات والتقاليد نحو هذه الفضاءات.

على الرغم من أن موضوع الدراسة يعالج فترة الحماية الفرنسية، فإنه لا يزال يحظى بمكانة راهنية لكون المنطقة لازالت تنعت بالفساد والعهر. ولعل خطورة

الظاهرة تتجسد فيما ينجم عنها من ظواهر سلبية تؤثر على المجتمع، كتزايد نسب الطلاق، والانقطاع المبكر عن الدراسة، وارتفاع أبناء الشارع..... وفي بعض الحالات تثقل هذه العقدة كاهل ساكنة خنيفرة، مما يجعلهم أمام تأهب أقصى للهروب من كينونتهم الحقيقية. على الرغم من كون الدعارة ظاهرة عالمية لا تقتصر فقط على المغرب، بل إن غالبية الدول في العالم تعاني من تفشي الدعارة باعتبارها واحدة من أقدم المهن التي توجد في وجه الأرض.

التوصيات

- تغيير رؤية الباحث لمحتويات وسجلات الماضي التي تختزن عدداً من الوقائع والأحداث، ومن شأن ذلك تجاوز قراءات سطحية للإخباريين المغاربة، وكذا الكتابات الاستعمارية التي طبعتها أحكام غير سليمة ولا دقيقة ولا منصفة.
- الالمام بمبادئ علم الاجتماع والانتربولوجيا والذهنيات لفك الألغاز والرموز، وخاصةً بالمناطق الهامشية التي لم تحظ بنصيبها من الدراسة والبحث، بل وكانت في نظر البعض منهم وكرا للدعارة والفساد.
- ينبغي دراسة المناطق الأخرى لمعرفة التطور الذي عرفته الظاهرة، وكيف وصلت إلى مدينة خنيفرة، أو بعبارة أخرى البحث في روابط الظاهرة عبر التراب المغربي أو بالأحرى المناطق القريبة من خنيفرة.
- التشجيع على جمع وحفظ ما تبقى من العرف الأمازيغي باعتباره رأسمالاً لا ماديًا، ومن شأن ذلك أن يصحح العديد من القضايا التي شابتها العتمة والظلمة.
- ضرورة تطوير التدابير التي من شأنها أن تحمي الشغل في مجالات التشغيل بخنيفرة وضواحيها، والتي تستقطب اليد العاملة النسائية حتى لا تدفعها الحاجة والفقر إلى امتهان الدعارة.
- استنبات قيم إيجابية، وتحقيق العدالة المجالية سواء على المستوى الاقتصادي أو السياسي أو الثقافي، وهذا لن يتحقق طبعا مع ذات تتعرض يوميا للقصف العشوائي والمنظم بهدف إنهاكها.
- قراءة الإنسان الخنيفري بوصفه كائنًا اجتماعيًا وثقافيا واقتصاديا، والوقوف عند ملامح هذا المجتمع باستحضار نماذج متعددة بما فيها الزواج، البغاء، المعتقدات...والتي تسمح بضبط المجتمع في شموليته، وفي سياقه الأصلي.

الإحالات المرجعية:

(١) علال الفاسي، **النقد الذاتي**، المطبعة العالمية، القاهرة، الطبعة الأولى، 1952، ص، 254.

(٢) نفسه.

(٣) محمد شفيق، **الدراجة مجال توارد بين الأمازيغية والعربية**، منشورات أكاديمية المملكة المغربية، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، ١٩٩٩، ص، ١٠.

(٤) محمد شفيق، "في أن أسماء الأماكن في المغرب جلها أمازيغية"، **مجلة البحث العلمي**، العدد٢٧، ١٩٧٧، ص، ٣٢٩.

(٥) رواية شفهية من طرف مولاي علي الدرقاوي من آيت أومالو بخنيفرة، وهي رواية منتشرة بين السكان، ٩٤ سنة.

(٦) فرانسوا بيرجي، **موحى احمو الزياني (١٨٧٧-١٩٢١)**، ترجمة وتعليق محمد بوستة، مطبعة أنفوبرانت، فاس، الطبعة الأولى، ١٩٩٩، ص،٢.

(٧) وهي أن الشيخ حسن الباقوري، وزير الأوقاف المصرية لما زار المغرب بعد الاستقلال سنة ١٩٥٦، زار في جولته إلى الأطلس هذه المدينة، فاحتفل البرابر الكرام بأخيهم المصري العزيز، وكان من جملة من زاره في الحفلة الفقيه العالم عبد الرحمان بن محمد الحاج، فأنس به الوزير المصري وبمذكراته العلمية، فألقى عليه أسئلة من جملتها أنه سأله عن سبب تسمية خنيفرة بهذا الاسم، فأجابه بأنها مشتقة من لفظة "خنفر" يقال أرياز بالبربرية، أي خذ الرجل بشدة وقوة، فذهب بها الوزير المصري في مذكراته حتى يخرجها لنا ناصعة في رحلته، أحمد المنصوري، **كباء العنبر من عظماء زيان وأطلس البربر**، تحقيق محمد بن لحسن، منشورات المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، مطبعة الكرامة، الرباط، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤ ، ص، ٤٦-٤٧.

(٨) أحمد المنصوري، م.س، ص، ٤٦-٤٧.

(٩) رواية شفهية من طرف السيد زازولي مولاي إدريس من قبيلة آيت عمو عيسى، ٨٦ سنة.

(١٠) صالح شكاك، "خنيفرة"، **معلمة المغرب**، الجزء 11، ص، 3836.

(١١) محمد بن لحسن، "خنيفرة"، **معلمة المغرب**، الجزء 11، ص، 3835.

(١٢) الملكي المالكي، "أنماط العيش بالمجتمع القبلي نموذج تادلة والأطلس المتوسط"، **مجلة أمل**، العدد ١٨، السنة السادسة، الجمعية المغربية للبحث التاريخي بكلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط ٢٦-٢٧-٢٨ أكتوبر ١٩٩٥، مطبعة المعارف الجديدة، الدار البيضاء، ١٩٩٩، ص،٩٧.

(13) Lieutenant (p), «Notes Contributives à L'étude de la Confédération Zaian», **Archives Berbères**, V IV, Année 1919-1920, p, ٩٦.

(١٤) سعيد كنون، **الجبل الأمازيغي وآيت أومالو وبلاد زيان**، ترجمة محمد بوكبوط، منشورات الزمن، مطبعة بني ازناسن، المغرب، 2014، ص، 104.

(١٥) فرانسوا بيرجي، م، س، ص، 40 -39 -30 -26 -25

(16) Le Révérend, **un lyautey inconnu**, édition Perrin, 1976, p, 367.

(١٧) محمد بن لحسن، م. س، ص، 3836.

(١٨) أحمد مختار عبد الحميد عمر بمساعدة فريق عمل، **معجم اللغة العربية المعاصرة**، منشورات عالم الكتب، الطبعة الأولى، 2008، ص،229.

(١٩) ابن منظور محمد بن مكرم بن علي جمال الدين، **لسان العرب**، دار صادر، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة، 1414، الجزء 15، حرف الدال، ص،1379.

(20) Jean. Mathieu, P. H. Maury, Bousbir la prostitution dans le Maroc colonial : Ethnographie d'un quartier réservé, Paris, 2003, p, 14.

(٢١) نجية إسحاق عبد الله محمد، **سيكولوجية البغاء، دراسة نظرية وميدانية**، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، 1984، ص، 24.

(٢٢) المرجع نفسه، ص، 22.

(٢٣) عادل شهيب، "فعل الدعارة: قراءة نظرية تحليلية في مفهومه وأسبابه"، **المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية**، الرقم 1، العدد 8، 2016، ص، 225.

(٢٤) المرجع نفسه، ص، 224.

(٢٥) علال الفاسي، م. س، ص، 254.

(٢٦) نفسه.

(٢٧) نوال السعداوي، **الأنثى هي الأصل**، منشورات مؤسسة هداوي سي آي سي، المملكة المتحدة، 2017، ص، 151.

(٢٨) نفسه.

(29) Jean. Mathieu, P. H. Maury, op, cit, p, 14.

(30) Ibid, p, 15.

(٣١) سورة النور، الآية، 33.

(٣٢) روبير أسبينيون، **أعراف قبائل زيان**، ترجمة محمد أوراغ، منشورات المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، د.ت، 23.

(33) Jean. Mathieu, P. H. Maury, Bousbir la prostitution dans le Maroc colonial : Ethnographie d'un quartier réservé.

(٣٤) الحسن بن محمد الوزان الفاسي (ليون الافريقي)، **وصف إفريقيا**، ترجمة محمد حجي ومحمد الأخضر، منشورات الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، ١٩٨٣، ج١، ص، ٢٤٧.

(٣٥) **الجريدة الرسمية** ٢٠ ماي ١٩٢٤.

(٣٦) صالح شكاك، **المغرب العميق ورديغة الكبرى 1873-1956 مساهمة في دراسة تاريخ الجهات بالمغرب المعاصر**، تقديم محمد كنبيب، دار أبي رقراق، الرباط، الطبعة الأولى، 2010، ص، ٣٨٧.

(37) Nos grands ennemis, des zaian, **Bulletin mensuel comité de l'Afrique française et du comité du Maroc**, N°12, 1917, p, 238.

(38) Ibidem.

(٣٩) فرانسوا بيرجي، **موحى وحمو الزياني (1877-1921)**، ترجمة وتعليق محمد بوستة، مطبعة أنفو برانت، الطبعة الأولى، 1999، ص، 27.

(٤٠) المرجع نفسه، ص، 28.

(٤١) بوجمعة رويان، **الطب الكولونيالي الفرنسي بالمغرب 1912- 1945**، مطابع الرباط نت، 2013، ص، 370.

(٤٢) المرجع نفسه، ص، ٣٦٦.

(٤٣) لبنى قهواجي، **الطب بمدينة فاس وضواحيها على عهد الحماية 1912- 1956**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء، كلية الآداب والعلوم الإنسانية عين الشق، (مرقونة)، السنة الجامعية 2023-2024، ص، 284.

(٤٤) ظهير شريف يتعلق بالأوباش الذين يتعاطون صناعة القيادة على النسوة، **الجريدة الرسمية**، عدد 47، 27 مارس 1914، ص، 105.

(٤٥) صالح شكاك، م. س، ص، 389. نقلا عن: Dr. Sicard, Pausoles de, L'exploitation de la prostitution au Maroc, **la revue abolitionniste**, n 141, Juillet- Aout, 1956, p.p, 56-57.

(٤٦) صالح شكاك، م. س، ص، ٣٨٧.

(٤٧) سعيد كنون، **الجبل الأمازيغي آيت أومالو وبلاد زيان**، ترجمة محمد بوكبوط، منشورات الزمن، مطبعة بني ازناسن، المغرب، 2014، ص، ٣٢.

(٤٨) المرجع نفسه، ص، ٣٣.

(٤٩) بوجمعة رويان، م. س، ص، ٣٧٢.

(٥٠) رواية شفهية من طرف محمد أوعلي من قبيلة آيت بوحدو، ٩٠ سنة.

(٥١) المتألم، "**خنيفرة**"، الرأي العام، العدد ١٦٦، السنة الرابعة، ١ شتنبر ١٩٥٠.

(٥٢) روبير أسبينيون، م. س، ص، ٢٣.

(٥٣) المرجع نفسه، ص، ٥٨.

(٥٤) المرجع نفسه، ص، ٦٠.

(٥٥) الحسين أسكان، "العلاقة بين أزرف والشرع خلال العصر الوسيط"، ضمن **القانون والمجتمع بالمغرب**، منشورات المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، الرباط، 2005، ص، 27.

(٥٦) روبير أسبينيون، م. س، ص، 23.

(٥٧) المرجع نفسه، ص، 60.

(٥٨) المرجع نفسه، م. س، ص، 61.

(٥٩) نفسه.